مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9554

الأربعاء، 21 شباط/فبراير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغيز – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد سون تشي تشيانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكس
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2024/170)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2024/170)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/170 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روغوابيزا.

السيدة روغوابيزا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ غيانا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ويشرفني أن أقدّم أحدث تقرير للأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2024/170) وأن أطلع أعضاء المجلس على آخر التطورات في البلد وعلى تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في 6 شباط/فبراير، عقدت اللجنة التنفيذية لرصد الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى دورة استثنائية برئاسة فخامة الرئيس توادیرا للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق. واستعرضت الدورة التقدم العام المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المتبادل وخريطة طريق لواندا وشهدت حشداً هاماً للأطراف المعنية الوطنية والإقليمية والدولية، بمن فيهم ضامنو الاتفاق وميسّروه. وأعربت الدورة عن تقديرها للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، ودعت في الوقت نفسه إلى تقديم دعم إضافي لتنفيذ الالتزامات المتبقية ومواصلة تقديم الدعم لتحقيق اللامركزية في عملية السلام.

وأثنى مفوّض الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للشؤون السياسية والسلام والأمن، متحدثاً باسم جميع الميسرين والضامنين، على الإنجازات التي تحققت من خلال تنفيذ عملية السلام المتبادلة، بما في ذلك حلّ تسع جماعات مسلحة من تلقاء نفسها، والإبقاء على القادة السابقين للجماعات المسلحة في الحكومة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المفوض الموقعين الأصليين المتبقين على الاتفاق السياسي إلى الانضمام من جديد إلى عملية السلام والعملية السياسية، وأثنى في الوقت نفسه على الدعم الحاسم الذي قدمته البعثة من أجل تحقيق اللامركزية الفعالة في تنفيذ الاتفاق.

وقبل أكثر من شهر بقليل، في 15 كانون الثاني/يناير، اصطدمت دورية تابعة للبعثة بعبوة متفجرة أثناء عودتها من مرافقة العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة إلى نزاكوندو، وهي قرية في المنطقة الغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى كانت مؤخراً مركز هجوم شنّه عناصر يشتبه في انتمائها إلى الجماعة المسلحة "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار". وأسفر الانفجار عن مقتل ستيف إيمانويل أتيبيلي، من وحدة الكاميرون، وإصابة خمسة من رفاقه. كان الجندي أتيبيلي يبلغ من العمر 30 عاماً وهو أب. وأعرب عن تعازيّ وتعازي جميع موظفي البعثة لأسرة المتوفى ولحكومة الكاميرون.

إن الوفاة المأساوية لهذا الفرد الشاب من حفظة السلام، التي تأتي على خلفية حوادث مماثلة في الأشهر القليلة الماضية، يجب أن تكون سبباً للتعجيل في التعامل مع التهديدات التي تشكلها العبوات المتفجرة على حفظة السلام وتدعو إلى استجابات مناسبة. ومن الأهمية بمكان أن نفهم مصادر ومنشأ هذه العبوات المتفجرة من خلال تطبيق جمع المعلومات الاستخباراتية على النحو السليم، والسعي بالمثل إلى التعاون

عبر الحدود لوقف تدفق الأسلحة عبر الحدود إلى أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، تحتاج بلدان المنطقة إلى زيادة التعاون من أجل إدارة الحدود ومراقبتها على نحو فعال لوقف انتشار تلك الأسلحة.

لا تشكل العبوات المتفجرة والأسلحة الخفيفة تهديداً للسكان وحفظة السلام فحسب، بل هي أيضاً أخطر عائق أمام إيصال المساعدة الإنسانية في المنطقة الغربية، حيث يعيش 50 في المائة من سكان وسط أفريقيا. لذلك أود أن أطلب دعم المجلس لاستجابة عاجلة ومكرسة ومتعددة الأبعاد حقاً لهذا التهديد، سواء من أجل حماية المدنيين أو من أجل سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا. ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع انتشار تلك الأسلحة الفتاكة إلى مناطق أخرى من جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن يشمل هذا النهج الاستثمار في الوعي بالأوضاع فضلاً عن التعاون المركّز عبر الحدود بشأن منشأ ومصادر توريد تلك الأسلحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنطوي الاستجابة المتعددة الأبعاد على تعزيز تأهب القوات قبل نشرها وتوفير التدريب والتجهيز الكافيين للوحدات المنشورة وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية وزيادة تعزيز وعي المجتمعات المحلية وتوعيتها بالخطر.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى بلد مترامي الأطراف ذو مناخ مداري تغطي أراضيه غابات كثيفة وتتسم تضاريسه بالوعورة. وتغطي شبكة الطرق في البلد مسافة 000 24 كيلومتر تقريبا فقط، معظمها عبارة عن مسارات ترابية لم يُعبّد منها بالأسفلت سوى 3 في المائة. ولا تصلح هذه المسارات للاستخدام في النقل البري خلال الأشهر الثمانية الطويلة من الأمطار الغزيرة كل عام. ولا يمكن الوصول إلى العديد من القرى في جميع أنحاء البلد وتكاد تكون معزولة على مدار السنة. باختصار، إن أفريقيا الوسطى بلد غير ساحلي لا يتوفر على طرق الربط الداخلية. وهو ما لا يشكل مجرد تحد كبير لتنقل قوات البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن الوطنية وبالتالي لحماية المدنيين ولبسط سيطرة دولة أفريقيا الوسطى على أراضيها، بل إن تلك المشكلات تزداد تعقيدا أيضا بسبب محدودية قدرات بعثتنا في مجال خدمات النقل واللوجستيات اللازمة لنشر الموظفين ودعم العمليات. واستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بحماية المدنيين في بعض المناطق النائية، يجب أن تستخدم البعثة جميع عتادها الجوي المحدود، مما يجعلنا غير مهيئين لتلبية الاحتياجات الملحة الأخرى ذات الصلة بحماية المدنيين. ويحد عدم وجود طائرة شحن للبضائع السائبة من قدرة البعثة على نقل المواد الحيوية اللازمة لتنفيذ مشاريعنا الميدانية لتحسين إمكانية وصول الأفراد النظاميين والمدنيين التابعين للبعثة وإمكانية تنقلهم.

وبينما نستعد قريبا لبدء المداولات المتعلقة بميزانية البعثة المتكاملة، نعول على أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء لتزويد البعثة بما يلزم من وسائل النقل والوسائل اللوجستية لتعزيز وتوسيع نطاق الدعم اللوجستي الذي تقدمه البعثة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية ليتسنى لهم الوفاء بمسؤوليتهم الرئيسية عن حماية المدنيين وممارسة السيادة على أراضيهم.

والواقع أن القرار 2709 (2023)، الذي جدد المجلس بموجبه ولاية البعثة المتكاملة، قد اعتبر الدعم المقدم من البعثة لاستعادة سلطة الدولة وبسطها واحدة من المهام ذات الأولوية. وتستثمر البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، في مجالات رئيسية، بما في ذلك نقل موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من موظفي الدولة من بانغي إلى أماكن انتدابهم في المحافظات والمحافظات الفرعية في جميع أنحاء البلد. وتستثمر البعثة أيضا في تشييد المباني الإدارية وتجديدها وتجهيزها. وفي كانون الثاني/يناير، كانت 86 في المائة من السلطات الإدارية المحلية موجودة في مواقعها. وتقدم البعثة المتكاملة الدعم اللوجستي والأمني والدعم في مجال بناء القدرات إلى وزارة الوظيفة العامة والإصلاح الإداري ووزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية ليتجاوز مجموع المستفيدين 000 5 موظف مدني موجودين في الميدان مقابل ما مجموعه 650 فقط في عام 2013.

وأود أن أذكر أن ولايتنا الحالية رفعت مستوى التوقعات لتقديم المزيد. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة تعزيز تعاونها الوثيق ودورياتها المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى

وقواتها للأمن الداخلي، ولا سيما في المناطق الحدودية وبؤر النزاع. ويقترن ذلك بالحاجة الملحة إلى إصلاح قطاع الأمن الذي نستمر في تقديم دعم كبير له.

ومع ذلك، لم يقترن اعتبار بسط سلطة الدولة واحدة من المهام ذات الأولوية بموارد إضافية لتنفيذها، وهو أمر إن لم يُعالج خلال المداولات المقبلة بشأن الميزانية قد يحد من قدرتنا على تقديم الدعم الأمثل لهذه المهمة الإضافية ذات الأولوية التي كُلفنا بها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للبعثة المتكاملة وحدها أن توفر الدعم لتلبية الاحتياجات الهائلة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن واستعادة سلطة الدولة. ولذلك، فإنني أشجع الدول الأعضاء والشركاء ذوي الخبرة والقدرات المؤسسية ذات الصلة على دعم قوات الدفاع والأمن الوطنية لأفريقيا الوسطى، وبالتالي دعم جهود جمهورية أفريقيا الوسطى وتقدمها الذي أحرزته في بناء جيش محترف وقوات أمن داخلي. وببساطة، لا يوجد بديل عن تأمين سكان أفريقيا الوسطى وتوفير الأمن الدائم لهم والحفاظ على سيادة أراضي أفريقيا الوسطى.

وأغتنم هذه الفرصة لأحيي حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لاعتمادها في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023 سياستها الوطنية العشرية لإدارة المناطق الحدودية. ويتطلب تنفيذ الخطة التعاون الحدودي بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة من خلال جملة أمور منها تفعيل لجان الحدود. وتضطلع تلك اللجان بدور حاسم في المكافحة المشتركة لانعدام الأمن وجميع أشكال الأنشطة غير القانونية التي تشكل عائقا دائما أمام التنمية الاقتصادية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

في 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، نظمت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالاشتراك مع البعثة المتكاملة حلقة دراسية عن الاتصال الاستراتيجي. وكان الهدف من الحلقة الدراسية الوطنية إجراء تقييم جماعي للإنجازات والتحديات المتعلقة بالولاية السابقة، وكذلك إطلاع الحكومة وجميع الشركاء في جمهورية أفريقيا الوسطى على مضمون الولاية الجديدة، فضلا عن أدوار ومسؤوليات كل من الحكومة والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء أفريقيا الوسطى في تنفيذها. وحظيت مبادرة الاتصالات الاستراتيجية، التي كانت الأولى منذ نشر البعثة، بتقدير كبير من جانب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والسلك الدبلوماسي في بانغي والسلطات المحلية في المنطقة. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية للحلقات الدراسية التي عُقدت في المحافظات في توجيه النساء نداء عاما واضحا من أجل الحصول على الدعم الذي من شأنه أن يسمح لهن بالقيام بدور فعال ونشط في الانتخابات المحلية وفي آليات التنفيذ المحلية للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في مناطقهن. وأعتزم مواصلة مساعيَّ الحميدة وتعبئة جميع موارد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين لتحقيق ذلك الهدف. فمشاركة النساء والشباب بقدر أكبر من الفعالية وبطريقة أكثر جدوى في الحياة السياسية لجمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة في الأطراف، أمر أساسي لإدماجهم بشكل هادف في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة روغوابيزا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها وأكرر تأكيد دعم فرنسا الكامل.

إن استمرار عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أمر أساسي لإسكات البنادق. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. عُقد الاجتماع الثاني للاستعراض الاستراتيجي لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكان خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب زيادة التقدم المحرز في هذا المجال.

وترحب فرنسا بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بمواصلة جهودها، بالاشتراك مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى،

لتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم. ويجب أن تستمر جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، فضلا عن إصلاح القطاع الأمني. ونرحب بالنتائج التي حققتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بالاشتراك مع البعثة المتكاملة، في مكافحة الجماعات المسلحة.

وفيما يتعلق باستمرار انعدام الأمن الناجم عن تنقل الجماعات المسلحة عبر الحدود، فإن التعاون مع بلدان المنطقة أمر أساسي. وتشجع فرنسا حكومة أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها وإقامة تعاون ملموس بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية والدول المجاورة أيضا.

ولا تزال الجماعات المسلحة تشن هجمات ضد السكان المدنيين وقوات جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة. وفرنسا تدين تلك الهجمات. ويساورنا القلق إزاء التهديد المتزايد الذي يشكله استخدام الأجهزة المتفجرة في عدة مناطق من البلد. وندين انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي زادت بنسبة 30 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، ولا سيما تلك التي ارتكبتها الجماعات المسلحة والمرتزقة الروس، بما في ذلك مجموعة فاغنر. ويجب ألا تمر تلك الانتهاكات وحوادث العنف الجنسي والعنف ضد الأطفال المتصل بالنزاع من دون عقاب. ولا تزال الحالة الإنسانية محفوفة بالمخاطر، ومن المرجح أن تؤدي الزيادة في عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء فيما يتصل بالأزمة في السودان إلى مفاقمتها. ومن الأهمية بمكان كفالة الوصول الكامل إلى المعونة، التي يجب أن تكون متناسبة مع احتياجات الناس.

وهناك حاجة إلى حوار بين الحكومة والمعارضة، في حيز سياسي يمكن من إجراء مناقشة ديمقراطية مفتوحة وسلمية، من أجل البناء على التقدم المحرز. وتحث فرنسا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على كفالة الحقوق المدنية والسياسية لجميع الأفراد والتصدي لحملات التضليل. كما ندعو السلطات، بدءا من الآن، إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات محلية حرة وشفافة وشاملة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها الشاملة. يبين التقرير (S/2024/170) بوضوح الدور الأساسي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في حماية المدنيين وتوفير الاستقرار لجمهورية أفريقيا الوسطى.

سأتناول اليوم ثلاثة مواضيع رئيسية، وهي إسهامات البعثة المتكاملة في السلام والأمن، وضرورة أن تعمل البعثة من دون عوائق، وأهمية التوصل إلى حل سياسي لإنهاء النزاع الدائر في البلد.

أولا، أود أن أعرب عن تقديري العميق للبعثة المتكاملة وقيادتها والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على تضحياتها والتزامها بتعزيز السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود أن أعرب عن خالص تعازي للبعثة وللكاميرون ولأسرة حافظ السلام الذي فقد حياته بعد أن اصطدمت قافلته بجهاز متفجر الشهر الماضي. ويسلط ذلك الضوء على أهمية الجهود المشتركة التي تبذلها حكومة أفريقيا الوسطى والبعثة للتخفيف من خطر الذخائر المتفجرة. وقد أولى مجلس الأمن الأولوية لعمل البعثة، من خلال الولاية الجديدة للبعثة المتكاملة، ميسرا بسط سلطة الدولة. وتشيد الولايات المتحدة بذلك الجهد بوصفه عنصرا حاسما في السلام الدائم وترحب بإسهامات البعثة في بناء قدرة قوات الدفاع والأمن على الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن أمن جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن مع تزايد قدرة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، تزداد أيضا مسؤوليتها، ولذلك السبب يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن مجموعة فاغنر التي يدعمها الكرملين والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أحرقت قرية بأكملها في أعقاب عملية في 24 كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي أدى إلى تشريد 750 أسرة.

وتلك الأعمال غير مقبولة وتقوض الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة وحماية المدنيين والاستثمار في تحقيق الاستقرار، وكلها أولويات للبعثة المتكاملة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وعناصر أساسية للسلام. وما زال يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، فضلا عن حالات العنف الجنسي والجنساني المرتبطين بالنزاعات. وندعو حكومة أفريقيا الوسطى إلى

محاسبة المسؤولين عن ذلك. وبالنظر إلى أن الاحتياجات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى كبيرة وآخذة في الازدياد، فإن الولايات المتحدة تقدر تيسير البعثة وصول المساعدات الإنسانية وتدعو جميع الأطراف إلى تمكين إيصال المعونة الإنسانية بشكل كامل وآمن وسريع وفوري ومن دون عوائق. ومن الجوانب الحاسمة الأخرى لعمل البعثة دعم الانتخابات المحلية التاريخية في تشرين الأول/أكتوبر. فالانتخابات تشكل خطوة مهمة نحو اللامركزية، وأدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ضمان إجرائها بطريقة شفافة وحسنة التوقيت وشاملة، بمشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة.

وبعد الإشادة ببعض إسهامات البعثة الهامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا بد لي الآن من تناول بعض التحديات.

أولا، إن عرقلة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لقوافل البعثة، في كثير من الأحيان عندما تقوم القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بعمليات مشتركة مع أفراد فاغنر، لا يتسق مع التزام جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب اتفاق مركز القوات بالسماح للبعثة بحرية الحركة الكاملة وغير المقيدة في جميع أنحاء البلد. فتلك العوائق تحد من قدرة البعثة على حماية المدنيين ورصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ثانيا، إن القيود التي تفرضها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على المنظومات الجوية غير المأهولة تحد بشدة من قدرة البعثة على الحفاظ على اليقظة في بيئة أمنية نشطة، الأمر الذي يعوق الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات المسلحة وحماية المدنيين. كما تعرض القيود قوات حفظ السلام لخطر متزايد. إنني أدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى إلى رفع تلك القيود فورا. وأجد أن من المثير للقلق البالغ أنني طلبت نفس الطلب من الحكومة خلال إحاطة بشأن البعثة المتكاملة قبل عام (انظر S/PV.9265). وكما قلت آنذاك، فإن رفع القيود واستبدالها بقيود أخرى ليس تقدما ويجب أن يتوقف.

ثالثا، تسهم آفة المعلومات المضللة في زعزعة الاستقرار، وتقوض عمل البعثة، وتزيد من التهديد الذي يتعرض له حفظة السلام، وتقلل من فعالية حفظ السلام. وكل من يديم الأكاذيب عن علم هو متواطئ في استمرار العنف وانعدام الأمن.

وأخيرا، من المهم مكافحة الجماعات المسلحة التي ترفض المشاركة في عملية السلام، ولكن لا يمكن لأي حل عسكري لوحده أن يوقف دورة العنف. فندعو جميع الأطراف إلى استئناف حوار سياسي في إطار عملية السلام، ونشدد على أنه يمكن للبعثة المتكاملة – بل وينبغي لها – أن تيسر هذه الجهود، من خلال مساعيها الحميدة، بكل طريقة ممكنة. وتظل الولايات المتحدة شريكا ثابتا لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى ولقوات البعثة المتكاملة وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الذين يعملون بجد لتحقيق الأمن لهم. فقد آن الأوان لاختيار طريق السلام.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة 3+1) وهي الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي، سيراليون. نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2024/170) ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام فالنتين روغوابيزا، رئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطتها المفيدة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبصفة خاصة على قيادتها الاستباقية والفعالة. ونرحب بمشاركة ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات متعددة الأبعاد، يكتسي دعمنا لها بشأنها لاستعادة السلام والأمن في جميع أنحاء البلد أهمية بالغة. وتشيد المجموعة بالدور الحاسم والجدير بالثناء الذي تقوم به البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري في الاضطلاع بولايتهما، غالبا في ظل ظروف صعبة. كما نحيي البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة والمنظمات الإقليمية التي تواصل تقديم الدعم الذي تحتاج إليه جمهورية أفريقيا الوسطى خلال هذه اللحظة الحرجة، وهي تمضي قدما نحو استعادة النظام الدستوري.

وعلى الجبهة السياسية، تشير المجموعة أولا مع القلق إلى الخلافات بين المعارضة السياسية وقادة بعض الجماعات المسلحة فيما يتعلق بفتح الرئيس تواديرا الحوار واحتجاز قوات الدفاع والأمن

الوطنية أحد أعضاء البرلمان، الأمر الذي من المرجح أن يقوض المشاركة السياسية الشاملة والنشطة. وتحث المجموعة على مواصلة الحوار بمبادرة من الرئيس لمناشدة الجهات الفاعلة السياسية من جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج العودة والمشاركة في العملية السياسية والإنمائية في البلد. وفي ذلك الصدد، فإن التعديل الحكومي الأخير، الذي أسفر عن تعيين زعماء معارضة سابقين، علامة إيجابية ينبغي تشجيعها.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، تشعر المجموعة بالجزع إزاء الحالة الأمنية الراهنة، التي لا تزال متقلبة، حيث يتعرض المدنيون لدورة مستمرة من العنف من قبل الجماعات المسلحة، الأمر الذي ندينه بأشد العبارات. كما ندين الهجمات المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والبعثة المتكاملة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، الملتزمة بحماية واستعادة الأمن فيها. وندين بأشد العبارات الهجوم الذي وقع في 15 كانون الثاني/يناير على البعثة في مبيندال باستخدام جهاز متفجر، والذي قتل على إثره أحد حفظة السلام الكاميرونيين وجرح خمسة آخرون. وتعرب المجموعة عن خالص تعازيها للكاميرون ولأسرة الأمم المتحدة بأسرها. ونرجو شفاء عاجلا وكاملا لحفظة السلام الجرحى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات الأمنية الداخلية لجمهورية أفريقيا الوسطى – مثل انعدام الأمن عبر الحدود، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة، واستمرار استخدام الأجهزة المتفجرة والطائرات المسيرة – تسهم بلا شك في الحالة الأمنية المتقلبة في البلد. ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ومواصلة تعزيز عملية الوساطة والمصالحة على الصعيد المحلي، بغية تحقيق اللامركزية في عملية السلام وحل النزاعات وتوطيد التقدم المحرز. وفي مواجهة تلك التهديدات، نشجع بعثة الأمم المتحدة على الحفاظ على مستواها الحالي من التعبئة وتوطيد المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. بيد أن هذا المسعى يحتاج بالطبع إلى دعم المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بعملية السلام، نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم، وإصلاح قطاع الأمن واستعادة سلطة الدولة. وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني، إلى المشاركة البناءة بروح من التسامح والحوار لدعم التماسك الاجتماعي والإسهام في نجاح عملية السلام برمتها.

تهنئ مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن الحكومة على الانتهاء من خطة العمل العشرية لتفعيل السياسة الوطنية لإدارة الحدود، التي اعتُمدت في أيلول/سبتمبر 2023، وذلك بدعم من البعثة المتكاملة والشركاء الدوليين. ويرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بجهود الحكومة في تعزيز التعاون دون الإقليمي وتحسين أمن حدود جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ذلك الصدد، نشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبزيارتها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تكلمت مع السلطات الوطنية، وخاصة بشأن تنفيذ البيان المشترك الصادر عن جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة، لمواصلة تعزيز القدرات التشغيلية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بغية التصدي بفعالية للتحديات الأمنية الجديدة التي تشكلها الزيادة المستمرة في التهديدات غير النمطية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتدريب وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن في مجالات إزالة الألغام واللوجستيات وحقوق الإنسان. ولا يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تنفذ هذه العملية بمفردها. ولذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الدعم الدولي.

وتتطلب حماية جمهورية أفريقيا الوسطى وسكانها وضع حد للنهب المستمر لمواردها الطبيعية من جانب الجماعات المسلحة، مع

إنشاء آليات لتتبع المعادن وإصدار شهادات المنشأ لها وتعزيز الأمن عبر الحدود.

أما بالنسبة للعملية الانتخابية، ترحب المجموعة بموافقة الجمعية الوطنية على القانون الانتخابي الجديد كجزء مهم من العملية التحضيرية للموعد الانتخابي القادم في عام 2025. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للتعاون القائم بين قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية ونظيراتها في بعثة الأمم المتحدة، ونشجع الأطراف على مواصلة هذا التآزر، بغية تفعيل الخطة المتكاملة لأمن الانتخابات. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية العملية الانتخابية، لأن نتيجة الانتخابات ستحدد المستقبل السياسي لجمهورية أفريقيا الوسطى وتفتح الطريق أمام سلام مستدام ودائم.

ولذلك، نشجع الشركاء الإنمائيين الدوليين ومجموعة أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى على تقديم الدعم المالي والسوقي اللازم لجمهورية أفريقيا الوسطى في تنظيم الانتخابات بطريقة شفافة ونزيهة وموثوقة. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني، إلى المشاركة البناءة في تعزيز التماسك الاجتماعي والتسامح والحوار مع جميع مكونات مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما النساء والشباب.

وفي هذا الصدد، تشدد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على أهمية تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة وتدعو إلى بذل كل الجهود اللازمة في هذا الصدد. وكفالة أمن الانتخابات المقبلة أمر أساسي؛ ولذلك، ندعو إلى تعزيز التعاون بين قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة، بغية تفعيل الخطة المتكاملة لأمن الانتخابات.

ويتوقف نجاح الانتخابات المقررة على دعم المجتمع الدولي. ولذلك، ندعو جميع الشركاء الدوليين والإقليميين إلى زيادة دعمهم. وينتظر شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بفارغ الصبر الإجراء الفعلي للانتخابات، وهو يتطلع إلى سلام دائم وانتخابات حرة ونزيهة وموثوقة.

أما على الجبهة الإنسانية، فتلاحظ مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة مع القلق زيادة انتهاكات حقوق الإنسان واستمرار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال – اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم – التي تشكل غالبية الانتهاكات الخطيرة المرتكبة من جانب الجماعات المسلحة. ونحث الحكومة على وضع آليات أو تدابير للمساءلة للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

نرحب بالإفراج عن 134 طفلا في عام 2023، مشيرين إلى أن هذا العدد أقل بكثير من أولئك الذين تم إطلاق سراحهم في العام السابق، وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الأطفال المحتجزين. وفي ذلك الصدد، نشيد بجميع الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فضلا عن الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحماية الأطفال.

ويساورنا القلق أيضا إزاء تدفق النازحين واللاجئين نتيجة للنزاعات في البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وزيادة العنف ضد المدنيين من جانب الجماعات المسلحة، وآثار تغير المناخ، التي تؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية. ولكل تلك التطورات أثر كارثي على الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى حرية تنقل العاملين في المجال الإنساني لتمكينهم من أداء عملهم دون أي مخاطر أو تهديد.

في الختام، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة الإعراب عن دعمهم لبعثة الأمم المتحدة. ونشيد إشادة كبيرة بالممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها، على إسهاماتهما المتميزة في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤكد من جديد تضامننا القوي مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها، بينما نكرر تأكيد التزامنا بدعم استقلال جمهورية أفريقيا الوسطى ووحدتها وسلامتها الإقليمية وسيادتها.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها الشاملة. وأرحب كذلك بممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

في البداية، أتقدم بأحر تعازيّ إلى أسرة القتيل من حفظة السلام الذي قضى في الهجوم على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة

الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في 15 كانون الثاني/يناير.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى تمر بمنعطف حاسم في جهودها لبناء الدولة. بيد أن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة، لا سيما في المناطق الحدودية، مما يستلزم بسط سلطة الدولة للتصدي بفعالية للتحديات المتعددة الأوجه. وفي ضوء هذه الظروف، أود أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، يجب أن تتقدم عملية السلام من أجل استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد باستمرار ملكية الحكومة والتزامها بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحثها على مواصلة الحوار مع الجماعات المسلحة. ويجب على جميع الجماعات المسلحة أيضا أن تلقي أسلحتها وأن تشارك في عملية السلام دون تأخير.

وعلاوة على ذلك، فإن إجراء الانتخابات المحلية بحلول تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام أمر حيوي للحكم الديمقراطي وتحقيق اللامركزية المطلوبة للسلام المستدام. وننوه باعتماد قانون انتخابي جديد في الشهر الماضي، وهو خطوة أساسية لإجراء الانتخابات. ونشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن المعارضة السياسية، على مواصلة الحوار وتحديد تدابير بناء الثقة من أجل عملية انتخابية شاملة وموثوقة.

ثانيا، إن الحالة الأمنية المتقلبة، لا سيما على طول الحدود مع السودان وتشاد، تثير قلقا عميقا. ومن السهل اختراق الحدود بالقيام بعمليات تمكِّن من التوغل عبر الحدود وتجنيد المقاتلين المسلحين، وتحركاتهم، مما يقوض الاستقرار الإقليمي من منظور أوسع. وفي ذلك السياق، نشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ونؤيدها تأييدا تاما في دعم بسط سلطة الدولة على البلد بالمساعدة في نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية. ويشكل الاستخدام المتزايد للذخائر المتفجرة تهديدا آخر ما فتئ يتزايد في الآونة الأخيرة، مما يعرض للخطر العمليات الأمنية ووصول المساعدات الإنسانية. وتدين جمهورية كوريا جميع الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على السكان المدنيين وقوات الأمن والدفاع الوطنيين وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تكتسي آليات الإنذار المبكر أهمية حيوية لمنع العنف المتصل بالانتقال إلى البشر. وفي ذلك الصدد، نحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على رفع جميع القيود المفروضة على المركبات الجوية غير المأهولة والرحلات الجوية الليلية التابعة لبعثة الأمم المتحدة. ولا تزال قدرة بعثة الأمم المتحدة على تقييم التهديدات وتحسين موقفها الوقائي وتوفير حماية مجتمعية موثوقة أمرا في منتهى الأهمية. ومن المهم أيضا ضمان التقيد الكامل باتفاق مركز القوات.

ثالثا، إن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي المرتبط بالصراعات، والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها باستمرار جميع الأطراف يجب أن تتوقف فورا. ومما يثير القلق بشكل خاص أن عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان زاد بنسبة 30 في المائة في غضون أربعة أشهر فقط. ومع ذلك، من المشجع أن نرى التقييم الوارد في تقرير الأمين العام (S/2024/170) يفيد بأن سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب تستعاد ببطء.

رابعا، لا تزال الحالة الإنسانية مزرية حيث يحتاج ما يقرب من نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المساعدة الإنسانية. ويؤدي تدفق اللاجئين من السودان إلى تصاعد التوترات القائمة. وفي مسعى لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى، أسهمت جمهورية كوريا بما يقرب من 4 ملايين دولار في برنامج تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي نأمل من خلاله أن يتحقق تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي في البلد خلال فترة إعادة تأهيل الهياكل الأساسية وتوفير الدعم اللازم لكسب الرزق.

في الختام، تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها الثابت للممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في جهودهما الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة روغوابيزا على إحاطتها الإعلامية، وأرحب بحضور ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى هنا.

أود أن استهل بياني بالإشادة بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تضحياتهم في بناء سلام مستدام في البلد. وللأسف، شهدنا هجوما شنيعا آخر باستخدام الأجهزة المتفجرة في الشهر الماضي. إن سلامة حفظة السلام مسألة في غاية الأهمية، وندين بقوة مرة أخرى أي هجمات عليهم.

هذا الشهر، تحل الذكرى السنوية الخامسة للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المبرم في عام 2019. ولا يزال التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي ضروريا لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يكون تعزيز المصالحة السياسية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما على الصعيد المحلي، في صميم جهود تحقيق الاستقرار. ومن هذا المنظور، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، الحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يحقق الاستقرار المستدام، ويجب أن يظل ذلك أولوية. إنه يتطلب مشاركة شاملة مع جميع أصحاب المصلحة مع الملكية القوية لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المشجع أن نرى الحكومة ماضية في بذل الجهود للنهوض بعملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة إدماجها. وإذا أريد لأعضاء تلك الجماعات أن يغيروا مسار عملهم، فإنه يتعين عليهم التماس آفاق معززة لحياة بديلة من خلال إشراك المجتمع المحلي بأسره. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام لتحقيق اللامركزية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، التي ستعزز المشاركة النشطة من جانب أصحاب المصلحة المحليين وتنشط آليات عملية السلام في الميدان.

ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بنقطتي الثانية، التي تتعلق بالانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في النصف الثاني من هذا العام. إن وجود القادة المحليين المنتخبين أمر أساسي لإصلاح الحكم المحلي الذي يهدف إلى بناء مجتمع قادر على الصمود يعاد فيه إدماج المقاتلين السابقين على النحو الواجب. وعلاوة على ذلك، ونظرا لاستمرار وجود الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، ستكون الانتخابات المحلية حاسمة في الأجل الطويل لتشجيع تلك الجماعات على إلقاء أسلحتها وإيجاد طريقها في الحياة السياسية في نهاية المطاف. ويمكن أن تكون الانتخابات المقبلة فرصة لتغيير الديناميات السياسية تغييرا جذريا من أجل تحسين رفاه الشعب. ويجب إجراء عملية انتخابية نزيهة ومفتوحة وشاملة وذات مصداقية لحماية الحقوق السياسية للجميع والتغلب على الانقسامات العميقة في البلد.

أخيرا، يجب أن نواصل تعزيز التعاون الإقليمي. وتتركز أنشطة الجماعات المسلحة والتدفقات غير المشروعة للأسلحة، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة، في المناطق الحدودية. ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الجماعات المسلحة وأجهزة الدولة وغيرهم من أفراد الأمن. ومما زاد من تفاقم حالة الأمن البشري المتردية استمرار تدفق المشردين من تشاد والسودان. ولا بد من زيادة بسط سلطة الدولة على البلد بطريقة مستدامة لتعزيز سيادة القانون وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بدعم من المجتمع الدولي. لقد شاركت اليابان مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تقديم المساعدة الطارئة للخدمات الأساسية والمساعدة في إنشاء آلية حماية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في المناطق الحدودية. ولا تزال اليابان ملتزمة بالعمل مع الشركاء الدوليين في سبيل إحلال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة ديكس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح. وأود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بالإنجازات نتيجة التعاون الأوثق بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى،

بعد إعادة ترتيب المجلس لأولويات مهام البعثة. والتزامات جمهورية أفريقيا الوسطى بإنشاء آليات لحقوق الإنسان، وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإعداد للانتخابات المحلية هذا العام، يمكن أن يوفر أساسا للأمن والازدهار الدائمين. ومن المهم أن تفي سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، بتلك الالتزامات. وتحث المملكة المتحدة الحكومة على كفالة إشراك جميع الأطراف في عملية السلام وفي الانتخابات المحلية والوفاء بأحكام اللامركزية الواردة في الاتفاق السياسي. ولا يزال دور المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة محوريا، لأن ضمان الحوار الشامل على الصعيدين الوطني والمحلي هو السبيل الوحيد لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانيا، لن يأتي الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال الشركاء الخطأ. إذ أن انتهاكات مجموعة فاغنر لحقوق الإنسان للمدنيين تهدد بالتسبب بانعدام الأمن لفترة طويلة والتراجع عن إنجازات بعثة الأمم المتحدة. ولا بد من المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بغض النظر عمن يرتكبها. وتحقيقا لهذه الغاية، تطلب المملكة المتحدة إلى بعثة الأمم المتحدة أن تكفل تبادل تقاريرها السنوية عن حقوق الإنسان في الوقت المناسب.

ثالثا، نشدد على أن بعثة الأمم المتحدة ما برحت تؤدي دورا محوريا في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشيد بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في سعيهم إلى الاضطلاع بتلك المهمة. وتعتمد فعالية بعثة الأمم المتحدة على التعاون المتين مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عن طريق ضمان حرية الحركة لمركباتها الجوية غير المأهولة.

وينبغي أن يُركِّز الاستعراض الإستراتيجي الذي تجريه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على الكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تواصل الاستعداد لانتقال مستدام بمجرد استيفاء الشروط.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم شعب البلد في تحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا على إحاطتها وأُرحِّب بحضور الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

لقد شهدت الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تحسُّنا متواصِلا في الآونة الأخيرة. ونشهدُ جميعا إنجازات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في النهوض بعملية السلام، وصون الأمن الوطني، وتعزيز التنمية وإعادة الإعمار، ضمن إنجازات أخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد جمهورية أفريقيا الوسطى على توطيد الزخم الإيجابي الحالي وبث زخم جديد في جهودها من أجل السلام والتنمية.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، ينبغي لنا أن نواصل دعم العملية السياسية وعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. في الآونة الأخيرة، ما فتئت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تعمل بنشاط على تعزيز تنفيذ اتفاق السلام ودخلت في حوار، مما أدى إلى إحراز تقدُّم على عدة جبهات، حيث أعلنت بعض الجماعات المسلحة التزامها باتفاق السلام. وتدعو الصين الجماعات المسلحة التي لم تنزع سلاحها بعد إلى وقف الأعمال القتالية فورا والبدء في عملية نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. وتؤيد الصين المنظمات الإقليمية ذات الصلة في دعمها المستمر والبناء لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع استعداد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للانتخابات المحلية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يُقدِّم الدعم المالي والتقني اللازم لضمان إجراء الانتخابات بسلاسة. ولقد لاحظنا أن بعض أعضاء مجلس الأمن أشاروا إلى التقرير بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي أصدرته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر 2023. وترى الصين أنه ينبغي تقييم العمل المتعلق بحقوق الإنسان تقييما موضوعيا استنادا إلى

واقع جمهورية أفريقيا الوسطى، وأنه يجب عدم استخدام حقوق الإنسان كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المعني.

ثانيا، ينبغي أن نواصل دعمنا لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل صون الأمن. وما كان للتحسن العام في الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يتحقَّق لولا الجهود المشتركة للحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، لا تزال بعض الجماعات المسلحة تشن هجمات خارج بانغي، مما يُعرِّض للخطر سلامة المدنيين وحفظة السلام. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تواصل تعزيز قدرتها على حماية المدنيين وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن، وأن تدعم القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في الاضطلاع بمزيد من المسؤوليات الأمنية. وينبغي لنا أيضا أن نولي اهتماما وثيقا للأثر غير المباشر للحالة في السودان وتشاد على جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن ندعم بلدان المنطقة في تعزيز مراقبة الحدود، وكبح تدفق الأفراد المسلحين عبر الحدود، وحماية الأمن المشترك في المنطقة. لقد أعربت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مرارا عن أملها في أن يرفع مجلس الأمن بشكل كامل حظر توريد الأسلحة المفروض عليها. وتؤيد الصين المجلس في المضي قدما في اتخاذ مزيد من الإجراءات إلى أن يُرفَع الحظر تماما.

ثالثا، ينبغي لنا أن نواصل دعم جهود التنمية وإعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُشدِّد تقرير الأمين العام (S/2024/170) على أن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمر ضروري لتحقيق السلام المستدام في البلد. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تقديم دعم أكبر في مجالات مثل البنية التحتية والتنمية الزراعية والتعليم والصحة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز قدرتها الذاتية على التنمية وتهيئة بيئة مؤاتية لسلام دائم في البلد.

لقد قادت الممثلة الخاصة روغوابيزا، منذ توليها منصبها، الجهود الهائلة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم عملية السلام واللامركزية وحماية المدنيين. وستواصل الصين دعم عمل الممثلة الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد مرور 10 سنوات تقريبا على نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، شهدت البعثة باستمرار توسيع ولايتها لحفظ السلام ومستوى ملاك أفرادها وحجمها. ودعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في ضوء الواقع القائم في البلد، ودعت إلى وضع خريطة طريق معقولة لانسحاب البعثة. وترى الصين أنه وفقا للحالة والاحتياجات الفعلية لجمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي للمجلس أن يقوم بتحسين وتبسيط ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وترشيد مستوى ملاك أفرادها وحجمها. وينبغي للتقييم الاستراتيجي المستقل الجاري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يولي اهتماما حقيقيا لتلك المسائل المهمة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة فالنتين روغوابيزا على إحاطتها. وأنوّه بحضور مُمثِّل جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه القاعة.

في حين أن النتائج الواردة في التقرير عن هذه الفترة (S/2024/170) تشير إلى إحراز تقدم في تعميق الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة. وإننا نُشجِّع على مواصلة الجهود لتنفيذ خريطة الطريق المشتركة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع مشاركة البلدين الضامنين، أنغولا ورواندا، في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ولضمان أن تسفر جميع الجهود السياسية عن تحقيق نتيجة إيجابية، يجب تعزيز وجود الدولة وتوسيعه في جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، على أن تراعي قبل كل شيء الجوانب المتعلقة بالتنمية والشؤون السياسية وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية. إن وضع الصيغة النهائية لخطة العمل أمر يبعث على التفاؤل. من شأن هذه الخطة إعمال سياسة إدارة الحدود، ونأمل أن يستمر التعاون مع البلدان المجاورة، لا سيما مع تشاد. ويمكن لهذا التعاون أن يولِّد

مبادرات رئيسية تعود بالنفع على السكان المدنيين. ويتماشى كل هذا مع ما قالته الممثلة الخاصة روغوابيزا.

إن السلام والتنمية يعززان بعضهما بعضا، ولهذا السبب نحث المؤسسات المالية الدولية على مواصلة إبقاء خطوط الائتمان الضرورية مفتوحة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على التعافي من الصدمات الخارجية ومواصلة العمل من أجل تنمية البلد – على سبيل المثال، من خلال الاستثمار في البنية التحتية. إن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة يُعزِّز التسامح ويُوسِّع الحيز المتاح للمجتمع المدني، وهو أمر ضروري للانتخابات المحلية والرئاسية والتشريعية. ونأمل أن يؤخذ ذلك في الحسبان خلال العمليات المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر وفي العمليات المقبلة. والمبادرات في مجال الاتصالات الإستراتيجية مهمة أيضا في هذا الصدد. ويُشكِّل إدراج حصص المرأة في القانون الانتخابي الجديد تطورا إيجابيا، ومن هذا المنطلق، فإن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لزيادة الوعي بشأن تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في الانتخابات المحلية أمر أساسي ويجب تعزيزه.

والبيانات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن زيادة بنسبة 30 في المائة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مثيرة للقلق، لا سيما فيما يتعلق باستخدام العنف والاعتداء الجنسيين ضد القصر. ومكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لتحقيق مصالحة حقيقية. وإننا نُشدِّد على العمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الخاصة، التي تنظر في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويعزز العمل المشترك لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة القطري، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جهود الإنذار المبكر فيما يتعلق بمناطق العنف المحتملة والمناطق التي تشتد فيها الاحتياجات الإنسانية. ويجب أن يستمر ذلك العمل المشترك من أجل تلبية احتياجات سكان جمهورية أفريقيا الوسطى والنازحين الذين يصلون إلى البلد بعد فرارهم من النزاع في السودان. ويجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تنفيذ التدابير اللازمة لمنع أي سوء سلوك من جانب أفرادها أو المنتسبين إليها ومكافحته والقضاء عليه، ولا سيما فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وأخيرا، تؤيد إكوادور عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وتعاونها النشط مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي نأمل أن يستمر في الدعوة إلى الحوار وتيسير تنفيذ عمليات السلام في ظروف أمنية ملائمة مع تحقيق نتائج أفضل للسكان.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها الشاملة.

في البداية، نشيد أيضا بحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الذين قتلوا أو جرحوا مؤخرا أثناء قيامهم بواجبهم.

لقد أدَّى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى اتفاق جماعي لإعادة تقييم الأولويات في إطار ولاية البعثة، بما في ذلك دعم بسط سلطة الدولة. وترحب مالطة بالجهود التعاونية التي بذلت مؤخراً في ذلك الصدد، بما في ذلك نشر موظفي الخدمة المدنية من جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في المناطق التي تساعد فيها البعثة، وتدشين البنك الدولي لبرامج طموحة. إن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى هو هدفنا المشترك، والحفاظ على حيز سياسي شامل شرط مسبق أساسي لذلك.

لقد ازدادت أنشطة الجماعات المسلحة مع استمرار موسم الجفاف، إلى جانب الترحال الرعوي وما يتصل به من اشتباكات. وندين أنشطة الجماعات المسلحة ونشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات التي ارتكبتها، والتي تشمل عمليات الاختطاف التي تهدف إلى استعادة السيطرة على مواقع التعدين. ونشعر بالجزع إزاء الزيادة بنسبة 30 في

المائة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشيد مالطة بجهود البعثة للعمل مع الميلشيات لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة الأخرى، ونؤيد تأييداً تاماً المبادرات الرامية إلى منع العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الزواج القسري والاستعباد الجنسي. ونشيد أيضاً باستكمال الحكومة لخطة عملها لمدة 10 سنوات لتفعيل سياستها الوطنية لإدارة الحدود، التي تمثل معلماً هاماً في الحد من التحركات الدولية للاتجار غير المشروع وتشجيع السلطات على مواصلة الانخراط البناء في علاقات حسن الجوار.

وينبغي لنا أيضاً أن نعالج آثار النزاع في السودان على جمهورية أفريقيا الوسطى. يؤدي تدفق اللاجئين إلى تفاقم الأعباء على المجتمعات المحلية. وإلى جانب المخاطر الأمنية التي تواجه العاملين في مجال المعونة الإنسانية، فإن ذلك يجعلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المتوترة بشكل متزايد التي تؤثر على منطقة الحدود الثلاثية المحفوفة بالمخاطر. وبالنظر إلى أن ما يقرب من نصف السكان يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، مع تفاقم الاحتياجات بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، نود أن نؤكد على مدى أهمية ضمان الموارد الكافية للاستجابة للمعونة.

وتظل حرية حركة البعثة وعملها عنصراً حيوياً في ولايتها. وعلى الرغم من تجدد التنسيق بين البعثة والسلطات، فإن القيود المفروضة على استخدامها للطائرات المسيرة غير مقبولة وتشكل تهديداً متعمداً لسلامة وأمن حفظة السلام. إن الطائرات المسيّرة ذات أهمية للقيام بدوريات في المناطق تسبق دوريات البعثة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنحث الأمانة العامة على أن تعمم، في الوقت المناسب، تقرير حقوق الإنسان الذي سينشر في وقت لاحق من هذا العام. يتماشى ذلك مع القرار 2709 (2023) ويكفل أن يكون أعضاء المجلس على علم بجميع العناصر الضرورية قبل الدخول في المفاوضات.

في الختام، ما زلنا نؤيد الجهود المتجددة التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى للدخول في حوار سياسي. ونشجع السلطات على الحفاظ على هذا الزخم وإعطاء الأولوية للانتخابات المحلية الشاملة وتوسيع الحيز المدني الضروري. ونشيد باعتماد نظام التحصيص الجنساني والجهود الأخرى الرامية إلى زيادة المشاركة المجدية للمرأة. تشكل تلك الجهود، إلى جانب التعاون المستمر مع البعثة، ركائز أساسية لبسط سلطة الدولة وبالتالي لتحقيق الاستقرار الطويل الأمد في البلد.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة فالنتين روغوابيزا، على إحاطتها المفيدة اليوم. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن دعم سلوفينيا وتقديرها الكاملين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وللبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيها على إسهاماتها القيمة في السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تعازينا لأسرة أحد حفظة السلام من الكاميرون الذي قتل في هجوم وقع مؤخراً، وأن أتمنى الشفاء العاجل لحفظة السلام الذين أصيبوا في ذلك الحادث المأساوي. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط في ملاحظاتي اليوم.

أولاً، ترحّب سلوفينيا بتنشيط عملية السلام. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار تقلب الحالة الأمنية وارتفاع عدد الضحايا المدنيين، بما في ذلك الزيادة المفزعة في عدد الانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها ضد الأطفال. وندعو جميع الجماعات المسلحة المتبقية إلى العودة للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا، ونشجع جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة اتصالاتها بجميع الجماعات المسلحة، بهدف ضمان نزع سلاحها وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة إدماجها.

ولكي تنجح عملية السلام، يجب أن تكون مصحوبة بحوار سياسي شامل وحقيقي مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة وقطاعات المجتمع داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب على جميع مستويات الحوار. إن إنهاء الإفلات

من العقاب وضمان احترام حقوق الإنسان جزءان لا ينفصمان عن بناء الثقة والسلام الدائم، وننوه في ذلك الصدد بعمل المحكمة الجنائية الخاصة وبالعمليات القضائية الأخرى التي تحظى أيضاً بدعم البعثة. ولا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة والاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها إلا في مناخ من السلام والأمن المستدامين وفي الأجل الطويل. ويجب أن يكون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً محورياً في تلك الجهود.

ثانياً، ترحب سلوفينيا بالتزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتنظيم انتخابات محلية هذا العام. يمكن للانتخابات الحرة والنزيهة أن تسهم إسهاماً كبيراً في الحد من التوترات القبلية وتعزيز الاستقرار. وفي ذلك الصدد، نحثّ جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان مصداقية العملية الانتخابية، بما في ذلك عن طريق منع انتشار المعلومات المضللة وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة في العمليات الانتخابية وعمليات صنع القرار وغيرها من العمليات السياسية. ويمكن للمجتمع الدولي أن يؤدي دوراً هاماً في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر. كما نشجّع الحكومة على ضمان حصول السلطات المحلية المنتخبة على الأدوات والوسائل المالية الكافية للاضطلاع بولاياتها وتحسين حياة ناخبيها.

أخيراً، ندعو جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الوفاء بالالتزامات المحددة في اتفاق مركز القوات والرفع الفوري لأي قيود تحد من استخدام البعثة الفوري والفعال للطائرات المسيرة في أي وقت من اليوم. ويجب أن تتمتع البعثة بحرية الحركة الكاملة وغير المقيدة، مع إمكانية الوصول الفوري دون عوائق إلى جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عن طريق الجو وفي الليل. إن استخدامها غير المقيد للطائرات المسيّرة ليس مجرد مسألة كفاءة تشغيلية ولكنه يؤثر أيضاً بشكل كبير على سلامة وأمن حفظة السلام على الأرض.

ونشيد بالتقدم المحرز في جوانب معينة من عملية السلام، وما زلنا متفائلين على الرغم من التحديات المستمرة بأن حلقة العنف يمكن أن تُكسر وبأن جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن تتقدم نحو مستقبل أكثر سلماً وازدهاراً. ونحن على استعداد لدعمها على ذلك الطريق.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا على إحاطتها وأرحب بمشاركة ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة. وأود أن أعرب عن خالص تعازي للأسر والبلدان المساهمة بقوات التي تكبدت خسائر في الأرواح، ولا سيما الكاميرون.

إن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقّع قبل خمس سنوات، قد أدى إلى إحراز تقدم كبير من حيث الاستقرار والأمن والسلام في البلد، على الرغم من التحديات المستمرة. ونعتقد أنه من أجل توطيد تلك المكاسب ومواصلة السير على الطريق المؤدي إلى سلام دائم وشامل في البلد، سيكون من المهم اتخاذ الخطوات الثلاثة التالية:

أولاً، يجب دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق السياسي تنفيذاً كاملاً. وترحّب سويسرا بالاستعراض الاستراتيجي للاتفاق وتحثّ الحكومة وبقية الجماعات المسلحة النشطة على الالتزام الراسخ به والشروع في حوار بنّاء، بما في ذلك على مستوى المقاطعات. ومن الحيوي ضمان نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بنجاح واستدامة بغية تشجيع الأطراف الفاعلة المسلحة الأخرى على الانضمام إلى العملية. ونرحّب أيضاً بإعلان رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إجراء انتخابات محلية شاملة وشفافة وديمقراطية وسلمية. وهي تمثّل خطوة حاسمة نحو تحقيق اللامركزية في عملية السلام وترسيخ الديمقراطية.

ثانياً، يجب زيادة تعزيز التقدم المحرز على الجبهتين الأمنية والإنسانية. وترحّب سويسرا بجهود الحكومة والبعثة لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ولأول مرة منذ عدة سنوات، أصبحت سلطة الدولة نافذة في بعض المقاطعات. ونرحّب بتخفيض الاحتياجات الإنسانية الطارئة، مما يمكّن من زيادة التركيز على التنمية المستدامة. بيد أن الحالة لا تزال هشة ومتقلبة في بعض المناطق. وتشكل الزيادة

في أنشطة الجماعات المسلحة خلال موسم الجفاف الحالي، ولا سيما في المناطق الحدودية، تهديداً لسلامة المدنيين.

ويجب أن تظل حمايتهم أولوية. وتزداد أهمية ذلك بالنظر إلى أن آثار تغير المناخ تزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، تكرر سويسرا التأكيد على أهمية السماح للبعثة المتكاملة باستخدام أدوات الاستطلاع، مثل الطائرات المسيّرة، لتنفيذ ولايتها لحماية المدنيين، وقبل كل شيء لضمان سلامة موظفيها، ولا سيما حفظة السلام. ويمثل هذا الأمر مسؤولية جماعية تجاه البلدان المساهمة وموظفي البعثة.

ثالثا، إن احترام حقوق الإنسان وإمكانية اللجوء إلى العدالة دعامتان أساسيتان للمصالحة الوطنية ولا غنى عنهما لتحقيق السلام الدائم. وحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام شرطان هامان لبناء مجتمع مستنير وتشاركي وديمقراطي. وفي هذا الصدد، نحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ووسائل الإعلام فيها على ضمان نشر معلومات ذات نوعية جيدة ومكافحة المعلومات المضللة. وعلاوة على ذلك، بينما نرحب باعتماد السياسة الوطنية لحقوق الإنسان، نشجع السلطات على مواصلة جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب. ويشكل فتح المحكمة الجنائية الخاصة ملف قضية ثانية وعقد المحاكم الوطنية للعديد من المحاكمات الجنائية خطوتين إيجابيين إلى الأمام. وبالمثل، من الضروري أن تبدأ لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة عملها من أجل الاستجابة لتطلعات السكان إلى معرفة الحقيقة التي تشكل خطوة أساسية نحو المصالحة الدائمة.

في الختام، تظل سويسرا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق السلام والعدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتدعو جميع الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها وتدعو جميع الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الالتزام بإجراء حوار ديمقراطي وسلمي وشامل للجميع.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة فالنتين روغوابيزا على إحاطتها. ونرحب بمشاركة ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

نلاحظ بارتياح أنّ الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تواصل تحسنها. فقد تمكنت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، بما في ذلك روسيا، من تجاوز أصعب مرحلة في مكافحة الجماعات المسلحة.

ومع ذلك، لا تتوقف أعتى الجماعات الكبيرة والقادرة على القتال عن الدخول في نزاعات مسلحة من أجل السلطة. وتثير الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة غير القانونية على الرعايا الأجانب القلق بصفة خاصة. ونعرب عن تعازينا لزملائنا الصينيين فيما يتعلق بمقتل مواطنين لهم واختطاف آخرين نتيجة عدد من الهجمات التي شنها مسلحون على مرافق لاستخراج الموارد الطبيعية. ويساورنا القلق أيضا إزاء ظهور أنواع جديدة من الأسلحة الفتاكة في ترسانة معارضي السلطات الشرعية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى وجه الخصوص، تحدثت تقارير عن استخدامهم للطائرات المسيّرة. وقُتل عدد من الخبراء الروس وأصيب عدد آخر منهم بجروح نتيجة لهجوم نُفذ بهذه الوسائل في قرية كاغا باندورو في 10 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويساورنا القلق أيضا إزاء استخدام الجماعات المسلحة للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والألغام.

ومن المهم التشديد على أن التهديدات الأمنية تأتي أساسا من المناطق المتاخمة للبلدان المجاورة، ولا سيما تشاد والسودان والكاميرون. ولهذا السبب، من المهم في هذه المرحلة دعم مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودهم المبذولة لضمان أمن الحدود. وندعو إلى زيادة المساعدة الدولية المقدمة لبانغي بغية الحد من تنقلات الجماعات المسلحة غير القانونية عبر الحدود ومن إمدادها بالأسلحة. ونرحب بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز التنسيق والتعاون المتخصص مع دول المنطقة.

وتؤثر الحالة في المحيط الخارجي لجمهورية أفريقيا الوسطى أيضا على الحالة الإنسانية في البلد. ونشهد زيادة في الاحتياجات الإنسانية في سياق النزاع الداخلي في السودان وتزايد عدم الاستقرار في عدد من مناطق تشاد. وتزيد رعاية اللاجئين من البلدان المجاورة

من العبء على ميزانية الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، من الضروري أيضا توفير التمويل الكامل لنداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2024 ووقف تسييس المساعدة الخارجية واستخدامها كأداة.

ونرحب بالتزام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالمضي قدما في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا. ونلاحظ الخطوات العملية المتخذة في هذا الاتجاه. وبفضل الجهود المتواصلة، تم حل تسع من الجماعات الأربع عشرة الموقعة على الاتفاق السياسي. وألقى آلاف المقاتلين السابقين أسلحتهم ويخضعون لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وندعو أولئك الذين يواصلون القتال ضد الحكومة إلى التخلي عن أساليب العنف والدخول في حوار هادف مع بانغي.

ونتمنى لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى النجاح في إجراء الانتخابات البلدية المقررة هذا العام. وذلك إنجاز هام على مسار العودة إلى حياة يسودها السلام. ونتفق مع نداء الأمين العام لمساعدة بانغي بكل الطرق الممكنة بغية اجتذاب الموارد من الجهات المانحة لتمويل الصندوق الاستئماني للدعم الانتخابي تمويلا كاملا.

إننا ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وقيادتها. وتظل البعثة عاملا مهما في ضمان الأمن وعنصرا في الجهود العامة المبذولة الرامية إلى التصدي للجماعات المسلحة وحماية المدنيين. ونشكر قوات البلدان المساهمة بقوات على التزامها بواجبها. ونعرب عن تعازينا لحكومة الكاميرون ولأسرة حفظة السلام الكاميرونيين الذين لقوا حتفهم في 15 كانون الثاني/يناير. ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد إلى التنفيذ الكامل لولاية حفظة السلام هو الحفاظ على التآلف مع سلطات البلد المضيف والتفاهم الجيد معها. وندعو إلى تسوية أي خلافات من خلال الحوار الثنائي البناء. وفي العمل المقبل بشأن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، نعتقد أن من الضروري التشاور مع بانغي والتركيز قبل كل شيء على أولويات الدولة المضيفة.

في الختام، أود أن أشير إلى أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تتحسن باطراد. ولا يزال هناك الكثير من التحديات والمشكلات ولكن التقدم واضح، والأهم من ذلك أن شعب البلد وقيادته يركزان على الكفاح من أجل تحقيق السلام والازدهار.

لقد تحقق الكثير بفضل دعم بلدنا الذي قدم المساعدة في وقت صعب وفقا لقواعد القانون الدولي وبعلم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن هذا المنطلق، فإن موقف بعض أعضاء مجلس الأمن، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، الذي يرسم صورة قاتمة لكل شيء، موقف مؤسف. إنهم يرفضون الاعتراف بنجاحات بانغي ويستخدمون أي عذر لانتقادها. وهذا هو الحال مع جميع الدول التي تفشل فيها واشنطن في تحقيق أهدافها. ومع ذلك، لا نسمع هذه التقييمات إزاء الحالات الأخرى التي تشهد انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق. وسمعنا واشنطن أمس تتستر بلا خجل على حلفائها. إن جمهورية أفريقيا الوسطى دولة ذات سيادة، وهي حرة في اختيار الجهة التي تتعاون معها.

وسنواصل تقديم الدعم الشامل لأصدقائنا في جمهورية أفريقيا الوسطى في سبيل إحلال السلام والأمن في البلد. ونأمل ألا يمنع أي شيء ذلك الزخم الإيجابي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد نزيسيوي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، مرة أخرى على تنظيم هذه الجلسة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أدلي بهذا البيان نيابة عن السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

”أرجو أن تتقبلوا، سيدتي الرئيسة، أحر التهاني من جمهورية أفريقيا الوسطى على توليكم رئاسة المجلس لشهر

شباط/فبراير وعلى فترة عضويتكم في مجلس الأمن التي بدأت الشهر الماضي. كما نهنئ جميع الأعضاء غير الدائمين الجدد. وتأمل جمهورية أفريقيا الوسطى أن يسهم التزامهم وديناميتهم إسهاما فعالا في عمل المجلس وأن يمكنه من الوفاء بمهمته الأساسية المتمثلة في استعادة السلام والأمن في العالم، وهو ما يبدو، للأسف، أكثر فأكثر كحلم بعيد المنال.

”كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالنتين روغوابيزا، على عرضها تقرير الأمين العام (S/2024/170)، وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بها مرة أخرى على قيادتها، التي مكنت ليس فقط من تطبيع العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بل كذلك من إحراز تقدم كبير في تنفيذ ولايتها. وتظل جمهورية أفريقيا الوسطى مقتنعة بأن التقييم المستقل للبعثة سيتيح فرصة إضافية، بعد 10 سنوات من وجود البعثة في البلد، لتعزيز كفاءتها وفعاليتها في خدمة استعادة الاستقرار والسلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ولذلك، فإنني أرحب بتعيين الأمين العام السيد إدموند موليه بوصفه الشخص المسؤول عن إجراء ذلك التقييم. غير أنني أود أن أعرب عن تحفظ بشأن الفريق الذي تم تجميعه حوله. فجمهورية أفريقيا الوسطى تود أن تعيد التأكيد، مرة أخرى، على التزامها بالطابع المستقل لهذا التقييم. ولذلك فهي تعتبر أن موظفي وكالات الأمم المتحدة أو البعثة المتكاملة أو تلك الكيانات لا يمكن أن يكونوا قضاة أو هيئة محلفين في هذه العملية. ونأمل أن يتم إجراء التعديلات اللازمة بغية تجنب تشويه سمعة العملية برمتها منذ البداية.

”وفي شباط/فبراير، اعتمدت جمهورية أفريقيا الوسطى خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024، بدعم من شركائها في البعثة المتكاملة. وكان الحشد المالي لخطة عام 2023 أقل من الأمثل لغرض معالجة هذه المسألة بشكل فعال ومستدام، والتي تفاقمت بسبب الهجمات الإرهابية المتكررة من قبل الجماعات المسلحة وتداعيات النزاعات المسلحة في البلدان المجاورة وعلى الصعيد الدولي. وفي تلك البيئة الصعبة، أود أن أشيد بالجهود المتضافرة للبعثة المتكاملة والشركاء الثنائيين والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومختلف المانحين الذين يعملون جنبا إلى جنب مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أدت تلك الجهود إلى انخفاض كبير في عدد الأشخاص في حالات الطوارئ. وهذا الانخفاض، الذي يعزى أيضا إلى تحسن الحالة الأمنية وتنفيذ بعض البرامج الإنمائية، يساعد على تعزيز استراتيجية دعم استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ويجب أن تستمر تلك الاستراتيجية وأن تتعزز من أجل دعم نشر قواتنا الدفاعية والأمنية والموظفين الإداريين والصحيين والتربويين والقضائيين، بغية توطيد المكاسب التي تحققت.

”إننا ندرك أن استعادة سلطة الدولة لن تكفي، في حد ذاتها، لتوطيد السلام والأمن. ولذلك السبب تركز جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي كوسيلة للاستقرار. وخطة التنمية الوطنية الجديدة، التي تجري صياغتها، إلى جانب مختلف السياسات التي يجري تنفيذها – ولا سيما التحول الرقمي للحكومة وتعزيز نظام التعليم ورقمنة القطاعين الاقتصادي والمالي بغية زيادة حشد الموارد الوطنية واعتماد قانون لمكافحة الفساد – كلها أصول ستمكننا من إحراز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف. ومما يؤسف له أن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تواجه قيودا إضافية هائلة في شكل تدابير قسرية مفروضة عليها من خلال الجزاءات المفروضة عليها في إطار عملية كيمبرلي وحظر توريد الأسلحة والاستخدام الذي لا نهاية له للمؤسسات المالية الدولية كسلاح، الأمر الذي يحرم البلد من الموارد التي يحتاج إليها في سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة – لدرجة أن المبدأ المعترف به عالميا المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب صار يشبه على نحو

متزايد – بالنسبة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى – شيئا من نسج الخيال.

”إن توطيد السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى هو أيضا دليل على التصميم الثابت لفخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والحكومة، على تنفيذ العملية المشتركة للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وخريطة طريق لواندا. وقد سلطت الدورة الاستثنائية للجنة التنفيذية لرصد الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي عقدت في بانغي في 6 شباط/فبراير للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لتنفيذه، الضوء على استعداد الأطراف المعنية للوفاء بالتزاماتها. ويشهد ذلك الاستعداد، مقترنا باليد الممدودة للجماعات المسلحة الراغبة في العودة إلى العملية ودعوة الرئيس المتجددة إلى إجراء حوار سياسي مع المعارضة، على تصميمه على تسوية المنازعات بين الأطراف في أفريقيا الوسطى عن طريق الحوار، شريطة أن تتصرف الأطراف الأخرى بحسن نية.

”إن تعزيز السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى يعني أيضا الحفاظ على الالتزام بتنظيم الانتخابات المحلية، وهو نتاج توصيات الحوار الشعبي لعام 2016، وبالتالي تطلعات شعب أفريقيا الوسطى، بل إنه كذلك نتاج الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، وهو أحد الالتزامات الرئيسية فيه. إنها أولوية حقيقية ورافعة لا لاستعادة السلطة العامة فحسب، بل كذلك لدعم اللامركزية في العملية السياسية وعملية السلام التي نريدها جميعا. ويشهد التزام الحكومة المعلن بالإسهام بمبلغ 4.5 مليون دولار، على الرغم من قيود الميزانية، على تصميم رئيس الجمهورية والحكومة على الوصول بتلك العملية إلى خاتمة ناجحة.

”وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على عملها في مجال التوعية جنبا إلى جنب مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في هذه العملية. فذلك العمل حاسم، لأنه سيمكن من التنفيذ الكامل للقانون الانتخابي الجديد، الذي ينص على نظام قوائم على نمط خطوط العتابي – أي رجل، وامرأة، أو العكس – تمشيا مع السياسة الوطنية بشأن المساواة. وينبغي التأكيد مجددا كذلك على أن الحكومة، تحت القيادة العليا لفخامة الرئيس توادیرا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، لم تتوقف أبدا عن إشراك مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من جميع مناحي الحياة في جميع العمليات الانتخابية، بغية تحقيق نتائج سلمية وشفافة وذات مصداقية. ولذلك، فإننا ندعو مختلف شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى إلى دعم تلك العملية، كضمان للاستقرار الدائم.

”إن توطيد السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى يعني أيضا تعزيز العدالة وسيادة القانون. وتشكر جمهورية أفريقيا الوسطى الوفود التي أثارت تلك المسألة، ولكنها تأسف أيضا لازدواجية المعايير التي يطبقها بعض أعضاء المجلس. فحيثما وقعت انتهاكات صارخة وخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يتعهد البعض بالتزام الصمت. ولكن عندما يتعلق الأمر بجمهورية أفريقيا الوسطى، فإنهم فجأة يجدون جميعا صوتهم. ومن غير المرجح أن يعزز هذا السخط الانتقائي التفاهم المتبادل بشأن تلك المسائل الحيوية ذات القناعة المشتركة.

”ومع ذلك، تود جمهورية أفريقيا الوسطى أن تبلغ المجلس بأنها، منذ اعتماد سياستها الوطنية لحقوق الإنسان، شرعت في تنفيذها من خلال خطة عملها الخمسية، التي تركز على الأنشطة المضطلع بها في مجال الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ والحق في السلام والأمن والتنمية والبيئة الصحية. وتنص تلك السياسة الوطنية على إنشاء آلية تعاونية للتحرك نحو التصديق على الصكوك

الدولية لحقوق الإنسان التي لم تصبح جمهورية أفريقيا الوسطى طرفا فيها بعد، عن طريق تقارير لجنة مكرسة بدأت عملها بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الحكومة تنفيذ خطتها المتعلقة بقطاع العدالة، التي تتمثل في زيادة فرص العدالة وتيسير الوصول إليها بوسائل منها زيادة فعالية الولايات القضائية وتفعيلها في المناطق الداخلية، على الرغم من بعض التحديات الأمنية والمادية؛ واعتماد قوانين بشأن حماية الضحايا والشهود؛ واعتماد وسن قانون المساعدة القانونية للضحايا.

”وبالإضافة إلى جلسات السماع الجنائية التي عقدتها محاكم الاستئناف والمحكمة العسكرية، والتي مكنت من النظر في عدد كبير من قضايا الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع. وفي الفترة من 15 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظمت في بانغي مائدة مستديرة بشأن مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمشاركة ودعم نشط جدا من مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وكان الهدف من اجتماع المائدة المستديرة الشامل هذا هو مناقشة تنفيذ الأولويات الوطنية من حيث الاستجابة القضائية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن معالجة مختلف الاستجابات الممكنة من حيث خدمات الضحايا، ولا سيما مسألة التعويض والمساعدة القانونية.

”وستقدم التوصيات المنبثقة عن اجتماع المائدة المستديرة في 26 شباط/فبراير في اجتماع يعقد في البعثة الدائمة لليابان، بدعم من مكتب الممثل الخاص، اللذين أود أن أشكرهما كليهما على التزامهما تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، أدعو جميع أعضاء المجلس إلى حضور تلك الجلسة، التي ستتيح فرصة لإجراء حوار مفتوح بشأن تلك المسألة مع وزير الدولة لشؤون العدل، وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد ووزير العدل ووزير العمل الإنساني.

”إن تعزيز السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى يعني، أولا وقبل كل شيء، التصدي للتحديات الأمنية التي تُشكلِّها الجماعات الإرهابية التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. فهذه الجماعات تواصل، على الرغم من إضعافها، القيام بأنشطة إرهابية، ومهاجمة المدنيين، والعاملين في المجال الإنساني، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومختلف مواقع قواتنا الدفاعية والأمنية، مستخدمةً وسائل تثير عددا متزايدا من الأسئلة، لا سيما فيما يتعلق بالاستخدام المتزايد للألغام المضادة للأفراد والطائرات المُسيَّرة واحتلال مواقع مختلفة على طول الحدود.

”في 3 شباط/فبراير، وبعد أن انتُهِك المجال الجوي لأفريقيا الوسطى في مناسبات متعددة من خلال عمليات تحليق طائرات مُسيَّرة مجهولة الهوية تسبَّبت في أضرار جسيمة بإلقاء متفجرات على مواقع قواتنا الدفاعية والأمنية، وكذلك على السكان المدنيين، اتخذت الحكومة خطوات بتعليق تحليق الطائرات المُسيَّرة. وفي 21 شباط/فبراير، عُقِد اجتماع بين قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس أركان القوات المسلحة مكَّن وزارة الدفاع من إصدار تعميم يمنح إعفاء من هذا الإجراء لقوات الدفاع والأمن وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

”بالإضافة إلى ذلك، اختارت جمهورية أفريقيا الوسطى تعزيز تعاونها مع جيرانها في مجال الأمن ومواصلة الحوارات الثنائية المنتظمة، لا سيما مع تشاد وجنوب السودان وجمهورية الكونغو والكاميرون. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ خطة العمل العشرية لتنفيذ السياسة الوطنية لإدارة الحدود أمر مهم ويستحق الدعم، إلى جانب الإستراتيجية الوطنية لإعادة إشراك الجماعات المسلحة في عملية السلام.

”ونظرا لتعقُّد الحالة المتغيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي لمجلس الأمن ألا يكون حجر عثرة قد يجعلنا أكثر

ضعفا. وفي هذا الصدد، أشير إلى الإخطار الذي وجهه عضو دائم في مجلس الأمن في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بشأن نقل معدات عسكرية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى للقيام بعمليات لا تعرف الحكومة شيئا عنها. ويثير ذلك الإخطار، بدون التشاور المسبق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، تساؤلات عما تعنيه سيادة الدولة لمجلس الأمن ولعضو المجلس المعني على وجه الخصوص. وتدين جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الممارسات التي ترجع إلى حقبة أخرى، وفي ظل استمرار غياب رد مُرضٍ، تود أن تقوم اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بإجراء تقييم لما يمكن أن يُبرِّر ذلك الإخطار من دون التشاور مع جمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أيضا أن نعرف النظام الداخلي للجنة فيما يتعلق بالتحقق من الإخطارات المقدمة إليها. إن مصداقيتها على المحك.

”وعلاوةً على ذلك، هناك تقارير مستمرة من مصادر أمريكية تفيد بأن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى صادرت جوازات سفر خمسة مواطنين أمريكيين يعملون لصالح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في مطار بانغي. ووفقا لما ذكرته المصادر نفسها، فإن الأمريكيين في جمهورية أفريقيا الوسطى يُعامَلون معاملة سيئة. وهنا في هذه القاعة، أود أن أذكر أن جمهورية أفريقيا الوسطى دولة ذات شرعية تحترم الصكوك القانونية. ولم تبلغ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في أي وقت من الأوقات بوجود خمسة رعايا أمريكيين على أراضي بلدنا، على الرغم من الأحكام ذات الصلة من اتفاق المقر، ولهذا السبب صودرت جوازات سفرهم لفترة وجيزة. علاوة على ذلك، وخلال المقابلة التي منحتُها لسفيرة الولايات المتحدة في بانغي في 22 كانون الثاني/يناير، نظرنا في هذه المسألة معا وأزلنا سوء الفهم، وأكَّدت هي ذلك في تصريحها خلال بثٍ لقناة إذاعية خاصة في 19 شباط/فبراير. وباختصار، فإن المشكلة الحقيقية هنا هي أن الدخول إلى جمهورية أفريقيا الوسطى يتوقف على الحصول على تأشيرات، وهو ما لا تراعيه العديد من البلدان. ولهذا السبب نظَّمتُ اجتماعا كبيرا في 8 شباط/فبراير مع جميع البعثات الدبلوماسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، قدَّمنا فيه توجيهات دقيقة بشأن شروط إصدار تأشيرات الدخول. إن الأمر يتعلق بالحفاظ على أمن جمهورية أفريقيا الوسطى.

”وفي الختام، أود أن أكرر استعداد جمهورية أفريقيا الوسطى للعمل مع كل من يريد دعمها في التغلب على التحديات العديدة التي تواجهها. ونعلم أنه يمكننا الاعتماد على الدعم الثابت في تلك العملية من مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تساعدنا، شأن بحاري الأرجو المعاصرين، في العثور على صوفنا الذهبي – ألا وهو السلام“.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/35.